أهم مؤشرات الثروة المعدنية

الثـروة المـعـدنية

تم نقل تبعية الثروة التعدينية إلى وزارة البترول فى أكتوبر2004 , ثم تم إنشاء قطاع للثروة المعدنية بوزارة البترول في نوفمبر 2004 حتى يكون هناك كيان متخصص داخل هيكل وزارة البترول لمتابعة الثروة المعدنية والعمل على دراسة أوضاعها وتحديد العقبات التى تواجهها ووضع الحلول السريعة لحلها وتذليلها.

التحديات التى تواجه قطاع الثروة المعدنية :

تمتلك مصر إمكانيات وموارد كبيرة من الثروات المعدنية الطبيعية لم تحظ حتى الآن بالاستغلال الأمثل مما نتج عنه ضآلة مساهمة قطاع الثروة المعدنية فى الناتج المحلى الإجمالى حيث يسهم بأقل من 5ر0% على الرغم من الإمكانات الكبيرة له ,ويتطلب ذلك :

- تعديل الاطار التشريعى لعمل هذا القطاع واقرار قانون جديد للثروة المعدنية يجرى مراجعته حاليا من الجهات المختصة تمهيدا لاصداره بدلا من قانون المناجم والمحاجر القديم رقم 86 لسنة 1956 والذى لا يساعد على تحقيق الأستغلال الأقتصادى الأمثل للثروات المعدنية ولا يتيح للدولة الاستفادة المثلى من ثرواتها ومواردها الطبيعية فى صورة اتاوة وايرادات تتناسب مع قيمة الثروات والموارد التعدينية التى تمتلكها.
- تطوير هيئة الثروة المعدنية ودعم قدرتها على اداء الدور المنوط بها فى ادارة والاشراف على النشاط التعدينى بمصر .
- ضرورة عدم تصدير الثروات المعدنية فى صورتها الخام والعمل على استغلالها بالصورة المثلى فى اقامة صناعات تكميلية تحقق أعلى قيمة مضافة من الخامات والثروات المعدنية .

تطوير قطاع الثروة المعدنية :

حرصت وزارة البترول والثروة المعدنية على أن تضع على اجندة اولوياتها تطوير قطاع الثروة المعدنية من خلال العمل على عدة محاور بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية و زيادة القيمة المضافة منها وتحويل هذا القطاع إلى أحد ركائز الاقتصاد المصرى وزيادة مساهمته فى الناتج القومى وتطوير أدائه لمواكبة أسواق التعدين إقليمياً وعالمياً .

المحور الأول : اصدار قانون جديد للثروة المعدنية :

قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بإعداد مشروع قانون جديد للثروة المعدنية فى مصر لتفادى الجوانب السلبية فى القانون القديم الذى لايتلائم مع متطلبات العصر او المرحلة الراهنة ، ويتم حاليا المراجعة النهائية له من الجهات المختصة تمهيداً لاصداره .

أهداف قانون الثروة المعدنية :

1- تحقيق أعلى قيمة مضافة من الثروات المعدنية والمحجرية من خلال اقامة صناعات جديدة لاستغلال الثروات والخامات المستخرجة .

2- زيادة عائدات الدولة من المناجم والمحاجر فى صورة اتاوة وايرادات بما يتناسب مع القيمة الكبيرة للثروات الهائلة التى تمتلكها .

3- جذب المزيد من الاستثمارات الى قطاع الثروة المعدنية فى مصر ودفع عجلة النشاط التعدينى إلى الأمام .

4- تنظيم العمل بالمناجم والمحاجر تحت اشراف فنى دقيق من هيئة الثروة المعدنية خاصة على مسألة استخراج الثروات للحفاظ عليها من الهدر .

مميزات قانون الثروة المعدنية :

قانون الثروة المعدنية الجديد يتضمن العديد من المميزات الهامة اهمها :

- تدارك مشكلة تشعب جهات الإشراف وتعدد جهات إصدارالتراخيص حيث أعطى الهيئة الإشراف الفنى الكامل على خامات المحاجر مع وضع تعريف دقيق لها حتى لاتتداخل مع خامات المناجم بما يمنع تكرار عملية إصدار تراخيص أى خامة من الخامات لغير الأغراض الصناعية التى تستخدم فيها عالمياً .

- النص فى احكام القانون على عدم جواز تصدير بعض الخامات التى تحددها اللائحة التنفيذية إلا بعد رفع جودتها أوتصنيعها بما يضمن تعظيم القيمة المضافة لها .

- راعى القانون تقادم نصوص القانون القديم الصادر فى عام 1956 وأهمها تدنى القيم المالية التى تحصل عليها الدولة من إصدار عقود الاستغلال وأحال تحديد وضع الفئات المالية المختلفة للائحة التنفيذية ومن ثم مراجعتها كل عامين إذا اقتضى الأمر فى حالة تطور اسعار الخامات المعدنية عالمياً بما يجعل القانون متمتعا بقدر كبير من المرونة، ونص أيضاً على عدم جواز زيادة مدة الاستغلال عن 15 عاماً إلا بقانون وذلك وفقاً للدستور الجديد ، كما منع التنازل للغير إلا بموافقة جهة الاختصاص ، وتضمن تخصيص نسبة مئوية من صافى الأرباح لأغراض التنمية فى المجتمع المحيط .

- تبسيط الإجراءات وتقليل الفترات الزمنية بين تقديم الطلب وتسليم منطقة البحث والاستغلال وعدم جواز منح أى ترخيص إلا بموافقة الوزير المختص ، كما وضع تعريفات دقيقة لمفردات الثروة المعدنية .

يتم حالياً المضى فى تنفيذ مجموعة من الاجراءات قبل اصدار القانون لضمان تحقيق الهدف المرجو منه حيث يستمر عمل بعثات المسح الجيولوجى واستكشاف الخامات التعدينية وتقييمها وطرحها فى مزايدات وحجز مناطق أبحاث لمنع صدور تراخيص على تلك المناطق قبل صدور القانون الجديد ، كما يتم إصدار الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح مفتشى المناجم الضبطية القضائية للتصدى بحزم لمحاولات نهب الثروات التعدينية ، والتنسيق مع الجمارك لتمكين المفتشين من مراجعة صادرات الخامات التعدينية للتأكد من صحة بياناتها ،كما يتم متابعة عمليات التصدير فى كل مراحلها دون أدنى تعطيل للإجراءات أو تأخير فى موعد خروج الصادرات .

المحور الثانى : تطوير هيئة الثروة المعدنية :

يجرى حالياً إعداد دراسة متكاملة لإعادة هيكلة الهيئة وتطوير آلياتها بما يتواكب مع الدور المنتظر للثروات التعدينية للمساهمة الفاعلة فى إحداث

نهضة تنموية لمصر ، وتستهدف الدراسة تطوير الهيكل التنظيمى للهيئة وتطوير الكادر المالى للعاملين بالهيئة وكذلك العمل على استمرار رفع مستواهم الفنى من خلال برامج تدريبية فنية متطورة ، ويتم حاليا بحث اعادة إسم الهيئة القديم (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية) .

المحور الثالث : طرح مزايدات عالمية لاستغلال الثروات المعدنية :

تقوم هيئة الثروة المعدنية حالياً بالإعداد لطرح مزايدة عالمية خلال العام الحالى 2014 فى 16 موقعاً بمناطق الصحراء الشرقية وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر لاستغلال واستثمار خامات تعدينية تشمل الرمال البيضاء والطفلة الكربونية والطفلة الزيتية والكبريت والقصدير والرصاص والزنك والجرافيت والكوارتز والفلسبار والمعادن الإقتصادية من الرواسب الوديانية

المحور الرابع: تفعيل عمل شركة شلاتين للثروة المعدنية :

فى إطار العمل على تنمية صناعة التعدين الوطنية وتحقيق الأستغلال الأمثل لثروات مصر التعدينية والحفاظ عليها من الاستغلال العشوائى والإهدار وتنمية مناطق جنوب مصر ، تم تفعيل عمل شركة شلاتين للثروة المعدنية المملوكة بالكامل للدولة من خلال توقيع أول اتفاقية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة واستغلالها فى 5 مناطق وهى «جبل إيقات ، وجبل الجرف، ووادى مسيح، وجبل علبة ، ومنطقة أسوان» بالصحراء الشرقية ، كما يعد تقنين الاستغلال العشوائى للذهب فى منطقة الصحراء الشرقية من خلال شركة وطنية هو واحداً من أهم أهداف عمل شركة شلاتين ، هذا الى جانب قيامها باستغلال المناجم القديمة الموجوده بالمنطقه وتحقيق القيمة المضافه للخامات التعدينية بدلاً من تصديرها كماده خام مما يحقق عائداً للدولة يتمثل فى الحفاظ على مواردها الطبيعية ويساهم فى توفير فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة لأبناء المنطقة من خلال الأنشطة المرتبطة بها.

و قد شهدت الفترة منذ نقل تبعية نشاط الثروة المعدنية إلى وزارة البترول العديد من التطورات من أهمها:

- الإنتهاء من تنفيذ أول مصنع متكامل لإنتاج الذهب والفضة والنحاس بجبل السكرى بالصحراء الشرقية فى ديسمبر 2009 وبدأ الانتاج التجارى المنتظم فى يناير 2010 ، وبلغ اجمالى انتاجه من الذهب منذ بداية التشغيل و حتى نهاية يونيه 2014 حوالى 34ر9 طن بالاضافة الى 1ر3 طن من الفضة . ، ويتم إنتاج الذهب تحت رقابة هيئة الثروة المعدنية من خلال مهندسين وجيولوجيين متواجدين بصفة دائمة فى المنجم .
- تم إنتاج أول سبيكة ذهبية تجريبية لأول مرة فى مصر منذ نصف قرن بدرجة نقاوة 99ر99% من إنتاج شركة حمش مصر فى ابريل 2007 من منطقة امتيازها بالصحراء الشرقية التى تقع على بعد حوالى 100 كيلو متر جنوب غرب مدينة مرسى علم ، وقد بدأت المراحل الأولى من عملية الإنتاج التجارى للذهب من منجم حمش بالتعاون مع شركة ماتز هولدينج القبرصية فى يناير 2008 وبلغ إجمالى الذهب المنتج من المنجم منذ بدء الإنتاج التجارى وحتى الآن حوالى 125 كجم من الذهب ، وجارى اعداد دراسة جدوى جديدة بشأن احتياطى الذهب بمنجم حمش القديم ومنجم ابوطردة بالتعاون مع شركة SRK وسوف يتم تقديم نتائج الدراسة فى نهاية عام 2014 .
- تم لأول مرة فى تاريخ مصر طرح مزايدة عالمية للبحث عن الذهب بنظام اقتسام الإنتاج فى يوليه 2006 أسفرت عن 7 اتفاقيات جديدة للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة باستثمارات ما لا يقل عن حوالى 44 مليون دولار مع شركات عالمية من كندا وروسيا وقبرص والامارات مما يعكس الثقة فى مناخ الإستثمار التعدينى وعودة الإستقرار لهذا القطاع الحيوى الهام ، وتلك الاتفاقيات تتوزع بواقع اتفاقيتين لشركة SMW الروسية فى منطقة أم

الفواخير ومنطقة أم بلد واتفاقيتين لشركة الكسندر نوبيا الكندية فى منطقة فاطيرى ومنطقة أبومروات واتفاقيتين لشركة ثانى دبى الأماراتية فى منطقة وادى كريم ومنطقة الحوضين واتفاقية لماتز هولدينج القبرصية فى منطقة دنجاش ، ويبلغ إجمالى مساحات البحث فيها حوالى 10 الآف كيلو متر مربع ،

- طرح مزايدة عالمية أخرى للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة فى يونيو 2009 تضم 7 مناطق فى الصحراء الشرقية ، حيث تم ترسية 3 مناطق بحث واستغلال على شركات زد جولد وفيرتكس وميكا ستار ، وتم اعداد الاتفاقيات الخاصة بها و الموافقة عليها من جانب مجلس الوزراء و لكن لم تصدر بقانون من البرلمان ، وجار التجهيز حالياً لإصدارها..

- تم طرح مزايدات فى 28/12/2012 للبحث عن الفوسفات والحديد والكاولين بنظام جديد يطبق لأول مرة وهو اقتسام الإنتاج والتصنيع بمعنى أنه يشترط تحويل الثروات المعدنية المستخرجة الى منتجات نهائية والابتعاد عن بيعها أو تصديرها خاماً ، وتم اعلان نتائج هذه المزايدات وترسيتها .

- تقوم هيئة الثروة المعدنية حالياً بالإعداد لطرح مزايدة عالمية خلال العام الحالى فى 16 موقعاً بمناطق الصحراء الشرقية وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر لاستغلال واستثمار خامات تعدينية تشمل الرمال البيضاء والطفلة الكربونية والطفلة الزيتية والكبريت والقصدير والرصاص والزنك والجرافيت والكوارتز والفلسبار والمعادن الإقتصادية من الرواسب الوديانية .

- منطقة وادى العلاقى تقوم شركة جيبسلاند الإسترالية بالبحث عن الذهب والنحاس واستغلالهما بمنطقة وادى العلاقى بالصحراء الشرقية على بعد حوالى 250 كيلو متر جنوب شرق أسوان حيث بدأت أعمال البحث والإستكشاف فى أكتوبر 2004 وكانت نتائج الإستكشافات مشجعة للغاية فى مناطق سيجا وأم شاشوبة وحايمور حيث أعلنت الشركة اكتشاف الذهب بكميات اقتصادية وبمعدلات تركيز مرتفعة تتراوح من 2 إلى 4 جرام فى الطن ، وجارى حالياً تأكيد مزيد من الإحتياطيات .

مشروعات انتاج الفوسفات

- (يقدر حجم انتاج الفوسفات محلياً بحوالى 5ر5 مليون طن سنوياً وبلغت صادراته حوالى 3ر3 مليون طن سنوياً) .

- تم خلال العام المالى 2012/2013 انتاج كمية حوالى 5ر25 ألف طن من أكسيد الحديد من شركتى الوادى الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية والشركة المصرية للثروات التعدينية ، وكذا انتاج حوالى 144ألف طن من خام الكوارتز من شركتى المصرية للسبائك الحديدية والمصرية للثروات التعدينية ، وحوالى 538.3 ألف طن من الكاولين و 5ر88 ألف طن من خام الرمال الكاولينية من شركة الوادى الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية .

مشروع فوسفات ابو طرطور:

نجحت وزارة البترول بعد نقل تبعية المشروع إليها فى اعادة تشغيله بصورة اقتصادية والحفاظ على العمالة وتسوية مشكلات التحكيم الدولى ، ونظراً لعدم وجود كيان قانونى للمشروع منذ إنشاؤه تم تحويل مشروع فوسفات أبو طرطور إلى شركة استثمارية بالتنسيق بين وزارة البترول (هيئة الثروة المعدنية) ووزارة المالية وبنك الاستثمار القومى تحت اسم شركة "فوسفات مصر" لممارسة نشاط التعدين السطحى واستغلال الامكانيات المتاحة حالياً بالمشروع مع توفيرأى استثمارات ضرورية لزيادة القدرة الانتاجية مستقبلا ، وانعقدت الجمعية التأسيسية للشركة فى 12/11/ 2009 ويشارك فيها وزارة البترول ممثلة فى هيئة الثروة المعدنية وهيئة البترول وشركة جنوب الوادى القابضة للبترول ووزارة المالية ممثلة فى بنك الاستثمار القومى .

- وقد بلغ اجمالى ما تم انتاجه من خام الفوسفات منذ فبراير 2008 وحتى الآن ما يزيد على 4 أضعاف ما تم انتاجه 300 الف طن، طوال عمر المشروع

(30 عاماً) .
وتشير الدراسات إلى وجود احتياطيات كبيرة من خام الفوسفات من الواحات الداخلة بالوادى الجديد بالإضافة إلى مناطق الامتياز الجديدة التى أعطيت للشركة بمناطق البحر الأحمر ووادى النيل لإضافة المزيد من الاحتياطيات بما يمثل ذلك إضافة جديدة للاقتصاد القومى فى اطار الاستراتيجية الكاملة لتطوير الثروة المعدنية. ويجرى حالياً بحث دراسة الاستثمار فى مشروعات فوسفات الوادى الجديد مع مستثمرين من أجل إنشاء مشروعات متخصصة لإنتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية من أجل أن يصبح هذا المشروع مركز مهم لمصر فى صناعة الأسمدة الفوسفاتية والمساهمة فى تنمية الوادى الجديد.
تأسيس مجمع صناعى للأسمدة الفوسفاتية فى الوادى الجديد
تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين شركة ابو قير للأسمدة وبين شركة فوسفات مصر لإنشاء مجمع صناعى متكامل للأسمدة الفوسفاتية بمدينة الخارجة بالوادى الجديد على مساحة 5 الاف فدان وبتكلفة تقديرية مليار و700 مليون دولار وتمويل خاص غير حكومى وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين المرحلة الأولى بتكلفة 750 مليون دولار والثانية بتكلفة 950 مليون دولار .
سوف يوفر المشروع 4800 فرصة عمل لشباب الخريجين من أبناء المحافظة بالاضافة الى 30 ألفاً من العمالة غير المباشرة ، الأمر الذى يتيح فرصة إنشاء مجتمع عمرانى جديد فى نطاق هذا المشروع العملاق الذى يتم فيه تصنيع فوسفات الخام الى مواد مركبة تحقق مكاسب عالية جدا وتقضى على فكرة بيع المادة الخام من الفوسفات العالى الجودة بأسعار منخفضة لا تزيد على 100 دولار حيث يزيد سعره بعد التصنيع الى أكثر من 10 أضعاف هذا الرقم .

- تأسيس الشركة المصرية للثروات التعدينية: لإستغلال الخامات المعدنية المختلفة وتسويقها منفردة أو ضمن شركات مشتركة مع الغير، واعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الخاصة بالمناجم والمحاجر، واقتراح خطط صناعات ومشروعات جديدة للخامات التعدينية وكذلك تنفيذ مختلف الأعمال البحثية عن الخامات التعدينية والمياة الجوفية، وهى بالكامل لهيئة الثروة المعدنية ولقد قامت الهيئة بمنح الشركة عدد من المناطق للاستغلال المباشر للخامات حيث تم اسناد 8 عقود استغلال للخامات المعدنية بواقع 4 عقود للفوسفات وعقدين للكوارتز و عقد واحد للتلك وآخر لأكسيد الحديد بالاضافة الى 3 عقود مشاركة بنظام اقتسام الإنتاج مع هيئة الثروة المعدنية بواقع عقد للفوسفات وعقدين لأكسيد الحديد ، كما تساهم بالشراكة مع كل من شركة كوارتز وتنتالم مصر وألمنيت مصر.
- تأسيس شركة الوادى الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية
إن استخراج الطاقة من المصادر غير التقليدية من الموضوعات التى تتصدر صناعة البترول على المستوى العالمى والمحلى وقد كانت هناك دراسة قديمة قامت بها جامعة برلين عام 1984 وأظهرت الدراسة أن هناك كميات كبيرة من الطفلة الزيتية موجودة فى مصر، ومن هذا المنطلق تم التفكير فى إنشاء شركة متخصصة فى الطفلة الزيتية تقوم على حصر التقدير المبدئى لكميات الطفلة الزيتية في مصر وتحديث الدراسة التى قامت بها جامعة برلين وذلك باستخدام الأسلوب العلمى الحديث وحفر الآبار اللازمة لاثبات تواجد الطفلة وتحليل البيانات لاثبات وجود الكربون العضوى بها وقياس القيمة الحرارية لحرقها.
وقد تم فى 5/3/2007 توقيع اتفاق المساهمين (شركة جنوب الوادى وهيئة الثروة المعدنية وبتروجت والنيل لتسويق البترول) لتأسيس شركة الوادى الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية شركة مساهمة مصرية ومقرها الرئيسى محافظة الوادى الجديد ويتمثل نشاطها فى القيام بأعمال البحث والاستغلال للثروات المعدنية والطفلة الزيتية وإعداد البرامج اللازمة لإنشاء وتطوير وتحديث الصناعات التعدينية لتحسين الأداء الاقتصادى وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات والترويج للاستثمار فى مجالات البحث عن الثروة المعدنية والطفلة الزيتية والصناعات القائمة عليهما. وانعقدت الجمعية

التأسيسية الأولى للشركة فى 28/5/2007.
وتجدر الإشارة إلى أنه فى إطار تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين هيئة الثروة المعدنية وشركة سنتوريون العالمية للبترول يتم إجراء دراسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تقييم احتياطيات الطفلة الزيتية والخامات المعدنية بالصحراء الغربية ومنطقة البحر الأحمر واستغلالهما اقتصادياً .

مشروع المثلث الذهبى

تتخذ الحكومة حالياً خطوات جادة لدراسة اقامة مشروع المثلث الذهبى بجنوب مصر و الذى يهدف إلى إقامة قلعة صناعية جديدة وإنشاء مركز صناعى وتجارى وتعدينى وسياحى يمثل طفرة كبيرة لتنمية جنوب الصعيد.
وسوف يقام هذا المشروع على مساحة 6000 كم2 فى المنطقة بين محافظة قنا ومحافظة البحر الأحمر فيما يسمى المثلث الذهبى ورأسه مدينة قنا ، وقاعدته هى مدينتى سفاجا والقصير.

موقف الإعداد للمشروع :

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1264فى 3 نوفمبر 2013 بتشكيل اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ مشروع المثلث الذهبى للتعدين والتى تضم وزراء السياحة، والتجارة والصناعة، والاستثمار، والتخطيط، والتنمية المحلية، والإسكان، والبترول ، والنقل، ومحافظو البحر الأحمر وسوهاج وقنا .
- قرر مجلس الوزراء فى اجتماعه فى 19 يناير 2014 إنشاء هيئة مستقلة لإدارة المشروع بحيث تتبع هذه الهيئة مجلس الوزراء لضمان انجاز المشروع بالسرعة والكفاء المطلوبة ، كما قرر طرح المشروع على أحد بيوت الخبرة العالمية ليتولى إعداد الخطة الشاملة لتنمية وتطوير منطقة المثلث الذهبى ، بحيث تشمل تلك الخطة كافة أنشطة الاستخراج والتصنيع وتجارة المعادن والطرق والموانئ والمطارات والتنمية السياحية والعمرانية.
- وجه رئيس الوزراء فى اجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية فى 22 يوليو 2014باستكمال الدراسات الخاصة بطرح المشروع على بيوت الخبرة العالمية. على أن يكون الجدول الزمني للدراسات 9 شهور بدلاً من عام .

تتضـمن المشروعات التعدينية المقترحة لتنمية هذا المثلث:

- مشروع استغلال خام الفوسفات وإقامة مصانع للأسمدة.
- مشروع استخدام الخامات الأولية لصناعة الأسمنت من خامات الطفلة والحجر الجيرى.
- مشروع استغلال خامات الذهب.
- مشروع إنتاج الجازولين من الطفلة الزيتية.

تجدر الاشارة إلى أنه كان قد تم توقيع بروتوكول تعاون للأعمال الهندسية والفنية والاستشارية بين هيئة الثروة المعدنية وشركة إنبى فى 4 فبراير 2013 فى اطار تحقيق توجه الدولة لإعداد خطة قومية لتطوير وإدارة الثروات التعدينية والاستعانة ببيوت الخبرة المحلية والعالمية لتنفيذ ذلك و اتخاذ الدراسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع قومى لتنمية إقليم البحر الأحمر وجنوب الصعيد وإنشاء منطقة اقتصادية بصعيد مصر وإقامة تجمعات صناعية تعدينية بالمثلث الواقع بين سفاجا / القصير وقنا وفى منطقة أبوطرطور بغرض زيادة القيمة المضافة للخامات التعدينية بدلاً من تصديرها كمادة خام ، وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار فى مجال التعدين .

إنتاج التنتالم يقـع مشـروع إنتـاج التنـتالم بمنطقة أبو دباب بالصحراء الشرقية شمال غرب مدينة مرسى علم ويستخدم فى صناعة محركات الطائرات والصواريخ ورقائق الحاسب الآلى والتليفون المحمول، وقد تم تأسيس شركة تنتالم مصر بين الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة جيبسلاند الاسترالية لإنتاج معدن التنتالم باستثمارات حوالى 100 مليون دولار وقد تم

الانتهاء من دراسة جدوى المشروع ودراسة الأثر البيئى. وتم البدء فى الأعمال الإنشائية لمنطقة مصنع أبودباب. وقد اتمت جبسلاند برامج حفر لحوالى 2000 متر والتى نتج عنها زيادة الاحتياطى المؤكد من 40 مليون طن إلى 65 مليون طن ، وتقوم الشركة بمد خط انابيب المياه فى اطار خطتها لاقامة مصنع لاستخلاص التنتالم والنيوبيوم من الصخور.
وبالإضافة للتنتالم فإن المشروع ينتج القصدير حيث تقوم الشركة بالعمل على الرواسب الوديانية وفصل معدن القصدير ثم تصديره للخارج لتنقيته .

مشروع منجم فحم المغارة بسيناء

تقوم حالياً هيئة الثروة المعدنية بالدراسات اللازمة لاعادة استغلال منجم فحم المغارة بسيناء المتوقف حاليا وتقدير الاحتياطيات الحالية والمحتملة تمهيداً لطرحه فى مزايدة عالمية على المستثمرين ، ويقدر الاحتياطى المؤكد حتى الأن بنحو 21 مليون طن فحم .

تنمية سيناء*

تم وضع رؤية قابلة للتنفيذ تضم عدد من المشروعات للمساهمه فى تنمية سيناء أهمها ما يلى :

1- وضع خطة لتنمية سيناء تعتمد على الثروات التعدينية المتوفرة لإنشاء مجمع تعدينى يعتمد على تحقيق أعلى قيمة اقتصادية مضافة من الخامات المكتشفة مثل رمال الزجاج ، الكاولين النقى ، الفحم والطفلة ، الحجر الجيرى ، الأملاح المعدنية والصودا الكاوية والكلور وغيرها .
2- تقوم حالياً هيئة الثروة المعدنية بالدراسات اللازمة لاعادة استغلال منجم فحم المغارة بسيناء المتوقف حاليا تمهيداً لطرحه فى مزايدة عالمية على المستثمرين ، ويقدر الاحتياطى المؤكد بنحو 21 مليون طن فحم.

فرص واعدة للاستثمار فى مجال الثروة المعدنية

مصرغنية بثرواتها المعدنية الموجودة فى باطن الارض ومن أهمها الفلسبار، الرمال البيضاء، الذهب ، رمال الزجاج ، دولوميت ، الحجر الجيرى ، الطفلة ، البازلت ، الكبريت ، الكوارتز، الباريت ، الفوسفات الفرميكوليت، احجار الزينة ، الفحم و وهى تمثل ثروات مهمة للاقتصاد المصرى ويمكن طرحها للاستثمار فى المرحلة القادمة بالاضافة الى احجار الزينة والملح الذى يعتبر من الثروات المتجددة فى الصحراء الشرقية.

توقيع بروتوكول تعاون بين مصر والسودان وليبيا

وذلك بين وزراء البترول والتعدين فى الدول الثلاث فى الرابع عشر من مارس2013 بالخرطوم بهدف إقامة مشروعات مشتركة للثروات المعدنية فى المنطقة الحدودية بين الدول الثلاث الواقعة بمنطقة العوينات لبحث ووضع استراتيجيات لتحقيق التكامل والاستغلال الاقتصادى الأمثل للثروات التعدينية فى الدول الثلاث .

وزارة البترول - جميع الحقوق محفوظة © 2010.